

(عجوز تمننت أن تكون صبيّة)

هي دولة إنكلترا التي غرّرت الأفهام طول هذه الأحقاب بمدلساتها ، وأرادت أن تنال بذلك شباباً يُورّد وجنة عملها المنحني كبراً ، وليس كل ما يتمنى المرء بمدروك . فإليكم ، معشر القراء ما اقترحته على الباب العالي بشأن المسئلة الأرمنية هذه المرة ، ولعل العجب يستجلب تبسماتكم المتتابعة ، لتعرفوا أن هذه الدولة ما خلقت إلا لإقلاق العباد بطلب ما يستحيل وهذه هي البنود التي اقترحتها ، نقلاً عن جريدة صدى الشرق الغراء :

أولاً : تقليل عدد الولايات .

ثانياً : تقديم كفالة لاختيار الوالى .

ثالثاً : العفو العام عن الأرمن المحكوم عليهم والمنفيين لأسباب سياسية .

رابعاً : رجوع الأرمن المهاجرين والمنفيين .

خامساً : تنظيم قطعى للدعاوى الجنائية والحقوقية الجارية الآن .

سادساً : النظر فى حالة السجون وأحوال

{ عجوز تمننت ان تكون صبية }
هي دولة انكلترا التي غررت الافهام طول هذه الاحقاب بمدلساتها وأرادت ان تنال بذلك شباباً يورّد وجنة عملها المنحني كبراً وليس كل ما يتمنى المرء بمدروك فإليكم معشر القراء ما اقترحته على الباب العالي بشأن المسئلة الارمنية هذه المرة ولعل العجب يستجلب تبسماتكم المتتابعة لتعرفوا ان هذه الدولة ما خلقت الا لا قلاق العباد بطلب ما يستحيل وهذه هي البنود التي اقترحتها . نقلاً عن جريدة صدى الشرق الغراء .

أولاً تقليل عدد الولايات

ثانياً تقديم كفالة لاختبار الوالى .

ثالثاً العفو العام عن الارمن المحكوم عليهم والمنفيين لاسباب سياسية .

رابعاً رجوع الارمن المهاجرين والمنفيين

خامساً تنظيم قطعى للدعاوى الجنائية والحقوقية الجارية الآن

سادساً النظر فى حالة السجون وأحوال

المسجونين

سابعاً تعيين مأمور سام لمراقبة اجراء

المسجونين .

سابعاً : تعيين مأمور سام لمراقبة إجراء الإصلاح في الولايات والأقضية .

ثامناً : تشكيل لجنة مراقبة تُقيم في الأستانة .

تاسعاً : تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالأرمن في مواقع ساسون وثالوري وغيرهما .

عاشرًا : تنظيم المسائل المتعلقة بتغيير المذاهب الدينية .

حادى عشر : المحافظة على الحقوق والامتيازات الممنوحة للأرمن وإجرائها بتدقيق .

ثانى عشر : تنظيم أحوال الأرمن في سائر ولايات الدولة .

هذه هي اقتراحات الإنكليز على دولتنا العلية ، وإذا رفع الله الغشاوة عن بعض الأبصار وتأملوا تأمل الحكيم رأوا أنها مطالب حمق مطلق ، وأما مطالب حمق مطلق ، وذلك لجملة وجوه :

أولاً : لأن الدولة العلية دولة مطلقة التصرف حرة في أعمالها ، وليست ملزومة بالخضوع لأمر في نفس ممالكها التي لا دخل لدولة أجنبية فيها .

ثانياً : إن ما يتعلّق بالمذاهب والأديان لا يمكن أن يكون تحت قيد تشترط به الإنكليز ، إذ ليس كل

الإصلاح في الولايات والأقضية

ثامناً تشكيل لجنة مراقبة تقيم في الأستانة تاسعاً تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالأرمن في مواقع ساسون وثالوري وغيرهما .

عاشرًا تنظيم المسائل المتعلقة بتغيير المذاهب الدينية .

حادى عشر المحافظة على الحقوق والامتيازات الممنوحة للأرمن وإجرائها بتدقيق

ثانى عشر تنظيم أحوال الأرمن في سائر ولايات الدولة

هذه هي اقتراحات الإنكليز على

دولتنا العلية وإذا رفع الله الغشاوة عن بعض الأبصار وتأملوا تأمل الحكيم رأوا أنها مطالب حمق مطلق وذلك لجملة وجوه اولاً لان الدولة العلية دولة مطلقة التصرف حرة في اعمالها وليست ملزومة بالخضوع لامر آمر في نفس ممالكها التي لا دخل لدولة اجنبية فيها .

ثانياً ان ما يتعلق بالمذاهب والاديان

لا يمكن ان يكون تحت قيد تشترط به الإنكليز اذ ليس كل مذهب هناك بروتستانتياً ولا كل دين مسيحياً بل ان

مذهب هناك بروتستانياً ولا كل دين مسيحياً ، بل أن هناك مذاهب وأدياناً كثيرة لا تقدر الإنكليز أن تتداخل فيها باسم حماية دينية أو غيرها إلا إذا احتجت بما يدحضه كل ذي عقل ، فلا تُقابل إلا بالصفح ولا تجد غير الدفع .

ثالثاً : إن مسألة افتقاد السجون هي من متعلقات داخلية الدولة ، ولا قانون ولا معاهدة تُبيح لبريطانيا التداخل إلا إذا رضيت به على نفسها وفي نفس جزيرتها .

رابعاً : إن لجنة المراقبة التي تُريد إنشاءها في نفس دار السعادة لا حاجة لها مع وجود المحاكم النظامية والعدلية وغيرها من موانع كل ظلم وإجحاف ، وهي ليست بأشفق من الدولة على رعاياها .

فما حجتها وما برهانها إذا سئلت عن حكمة هذه المطالب أشرعة جديدة تُريد أن تسبق إنكلترا في وضعها كل الأمم أم تصاغرت الدولة إلى درجة أن تحتقرها مثل دولة إنكلترا ، وتقترح عليها ما لا ينال ذلك رجع بعيد ، وهي إن كانت على ما عهدناها به من بعض الحكمة القليلة لا نظن أنها تجهل ما هنالك من الأخطار ، وإلا فستعلم غداً أي الفريقين أقوى ساعداً وأشد مراساً .

يوسف فتحي

هناك مذاهب وأدياناً كثيرة لا تقدر الإنكليز أن تتداخل فيها باسم حماية دينية أو غيرها إلا إذا احتجت بما يدحضه كل ذي عقل فلا تُقابل إلا بالصفح ولا تجد غير الدفع .

ثالثاً إن مسألة افتقاد السجون هي من متعلقات داخلية الدولة ولا قانون ولا معاهدة تبيح لبريطانيا التداخل إلا إذا رضيت به على نفسها وفي نفس جزيرتها .

رابعاً إن لجنة المراقبة التي تريد انشاءها في نفس دار السعادة لا حاجة لها مع وجود المحاكم النظامية والعدلية وغيرها من موانع كل ظلم وإجحاف وهي ليست بأشفق من الدولة على رعاياها .

فما حجتها وما برهانها إذا سئلت عن حكمة هذه المطالب أشرعة جديدة تريد أن تسبق إنكلترا في وضعها كل الأمم أم تصاغرت الدولة إلى درجة أن تحتقرها مثل دولة إنكلترا وتقترح عليها ما لا ينال ذلك رجع بعيد وهي إن كانت على ما عهدناها به من بعض الحكمة القليلة لا نظن أنها تجهل ما هنالك من الأخطار وإلا فستعلم غداً أي الفريقين أقوى ساعداً وأشد مراساً .

يوسف فتحي